أنباء سورية

منظومة "اس-200" الروسية استهدفت الـ"ايل 20" وعلى متنها 15 عسكرياً.. وأدرعي يحمّل النظام المسؤولية

بوتين يبرئ إسرائيل من حادث إسقاط الطائرة الروسية في اللاذقية

عواصم ـ وكالات: كادت الغارات غير المسبوقة على مواقع تابعة للنظام في اللاذقية واسقاط الطائرة الروسية، ان تشعل أزمة بين الحليفين روسيا واسرائيل.

غير أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بادر الى نزع الفتيل سريعا وألقى باللوم على «سلسلة ظروف عرضية مأساوية» أدت إلى إسقاط الطائرة الحربية الروسية وعلى متنها 15 شخصا بنيران الدفاعات السورية، وليس بنيران اسرائيلية.

وقال بوتين أمام صحافيين «يبدو أن الأمر مرده على الارجح سلسلة ظروف عرضية مأساوية». وأكد أنه «لم تقم مقاتلة اسرائيلية بإسقاط طائرتنا».

ومضى بوتين يقول إنه صادق على البيان الذي نشرته وزارة الدفاع في وقت سابق ويحمل اسرائيل مسؤولية تحطم الطائرة الروسية بسبب غاراتها «العدائية».

وبعد ان أعلن البيان أن الجيش الروسي يحتفظ بـ«حق الرد»، أوضح بوتين أن الرد سيقوم على تعزيز دفاعات جيشه المنتشر في سورية وقال «سيلاحظ الجميع هذه التدابير».

بدوره بادر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الى مهاتفة بوتين، حول حادثة إسقاط الطائرة الروسية.

وكانت روسيا استدعت سفير إسرائيل لديها بعد ان حملتها المسؤولية عن إسقاط طائرة عسكرية روسية من طراز «ايل 20» قبالة الساحل السوري، وهددت بالرد على ما وصفته بأنه عمل عدائي، وهو ما نفته إسرائيل محملة النظام السوري مسؤولية اسقاط الطائرة الروسية.

وقالت وزارة الدفاع الروسية ان بطاريات سورية مضادة للطائرات أسقطت الطائرة عن طريق الخطأ وهي من طراز «إليوشن-20» وكانت تقل 15 عسكريا روسيا.

لكن الوزارة ألقت بكامل اللوم على إسرائيل لأن الحادث وقع في الوقت الذي كانت فيه طائرات إسرائيلية توجه ضربات جوية لأهداف تابعة للنظام في اللاذقية، ولم تحذر موسكو سوى قبل دقيقة واحدة من الهجوم.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف «نعتبر أفعال الجيش الإسرائيلي عدائية بسبب الأفعال غير المسؤولة من جانب إسرائيل حيث لقي 15 عسكريا روسيا حتفهم».

وقالت موسكو ان طائرتها اختفت من على شاشات الرادار بينما كانت تستعد للهبوط في قاعدة حميميم الجوية قرب اللاذقية في وقت متأخر أمس الاول في وقت كانت طائرات إسرائيلية وسفن بحرية تشن فيه ضربات جوية مكثفة على أهداف للنظام في المنطقة نفسها.

وأكدت الوزارة إن طائرات «إف ـ 16» الإسرائيلية التي كانت تنفذ ضربات جوية استغلت الطائرة الروسية كغطاء لتتمكن من الاقتراب من أهدافها على الأرض دون أن تستهدفها النيران السورية المضادة للطائرات. وقال كوناشينكوف «وضع الطيارون الإسرائيليون الطائرة الروسية في مرمى نيران الأنظمة السورية المضادة للطائرات عن طريق الاختباء خلفها». وكشف أن منظومة «إس ـ 200» الروسية المضادة للصواريخ التي بحوزة الجيش السوري هي التي اسقطت الطائرة.

وأضاف أن الطيارين الإسرائيليين «لم يكن من الممكن ألا يروا الطائرة الروسية لأنها كانت في طريق الهبوط على ارتفاع خمسة كيلومترات. لكنهم قاموا بهذا الاستفزاز عن عمد».

وقال المتحدث «هذا لا يتفق قطعا مع روح الشراكة الروسية ـ الإسرائيلية».

وأضاف «نحن نحتفظ بحق اتخاذ إجراءات مساوية للرد».

وقد نفت إسرائيل مسؤوليتها عن إسقاط الطائرة الروسية، معربة في ذات الوقت عن أسفها لمقتل طاقم الطائرة، وحملت النظام السوري المسؤولية.

وقال أفيخاي ادرعي المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي في تصريح مكتوب أوردته وكالة «الأناضول»: «تبدي إسرائيل أسفها عن مقتل أفراد طاقم الطائرة الروسية التي تم اسقاطها من قبل الدفاعات الجوية السورية».

وأضاف «تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الحادث الى نظام الأسد الذي أسقطت دفاعاته الجوية الطائرة الروسية، كما تعتبر إسرائيل أيضا إيران وحزب الله شريكتين للمسؤولية عن هذا الحادث المؤسف».

وأوضح «لقد أغارت مقاتلات جيش الدفاع على منشأة للجيش السوري، كان مخططا أن تنقل منها أنظمة لإنتاج أسلحة دقيقة وقاتلة إلى حزب الله في لبنان، هذا السلاح كان مخصصا لاستهداف إسرائيل ويعتبر تهديدا غير محتمل باتجاهها».

وتابع «يعمل بين جيش الدفاع الاسرائيلي والجيش الروسي نظام لمنع الاحتكاك، والذي تم الاتفاق عليه من قبل قادة الدولتين وأثبت فعاليته مرات عديدة في السنوات الاخيرة، لقد تم تفعيل هذا النظام هذه المرة أيضا».

وقال المتحدث الإسرائيلي «يتضح من التحقيق الأولي للحادث أن نيران دفاعات جوية سورية واسعة وغير دقيقة أدت لاستهداف الطائرة الروسية وإسقاطها».

وقال «عندما أطلق الجيش السوري الصواريخ التي أصابت الطائرة الروسية كانت مقاتلات سلاح الجو داخل الأجواء الإسرائيلية».

وأضاف «عندما نفذت الغارة ضد الهدف في اللاذقية لم تتواجد الطائرة الروسية في منطقة العملية».

وتابع المتحدث الإسرائيلي «لقد أطلقت الدفاعات الجوية السورية نيرانها بلا هوادة، وحسب فهمنا لم تسع للتأكد من عدم تواجد طائرات روسية في الأجواء».

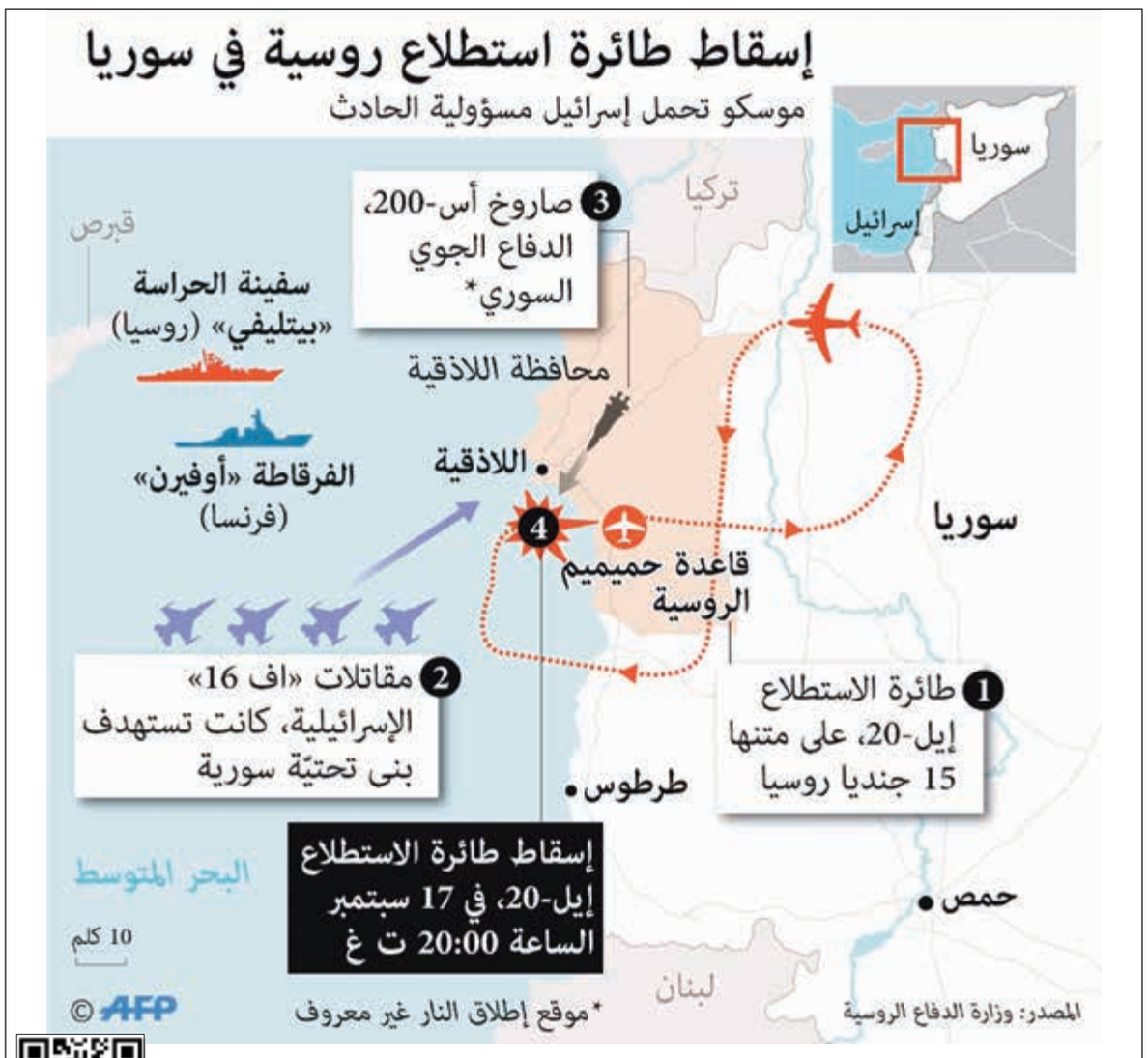

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

تركيا توضح تفاصيل «اتفاق إدلب» والمعارضة والنظام يرحبان.. وارتياح حذر بين المدنيين

عواصم ـ وكالات: رحب كل من النظام السوري والمعارضة، بالاتفاق الروسي ـ التركي في قمة سوتشي حول محافظة إدلب. ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية أن هذا الاتفاق كان حصيلة مشاورات مكثفة بين سورية وروسيا وبتنسيق كامل بين البلدين، مشيرا إلى أن الاتفاق يعد جزءا من الاتفاقيات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا وتشمل إدلب ومناطق محاذية لها في حماه واللاذقية وحلب.

وقال السفير السوري لدى لبنان علي عبدالكريم في مقابلة مع قناة «الجديد» اللبنانية «أنا أراه اختبارا لمدى قدرة تركيا على الوفاء بتنفيذ هذا القرار». وتابع «نحن لا نثق بتركيا». من جانبها، قالت صحيفة الوطن السورية المؤيدة للنظام إن مؤسسات الدولة السورية ستدخل «لتسلم مهامها قبل نهاية العام بعد أن يتم تسليم كل الأسلحة الثقيلة من قبل الإرهابيين وإبعادهم عن المناطق المدنية».

وفي المقابل، رحب الائتلاف السوري المعارض أمس، بالاتفاق، مشيرا إلى «الدور المحوري» الذي لعبته أنقرة في حفظ أرواح المدنيين وتجنب تهجيرهم.

وذكر بيان أوردته الأناضول أن رئيس الائتلاف عبدالرحمن مصطفى أشار إلى أن ما حدث يمهد لعودة المسار السياسي لإيجاد حل سياسي شامل في البلاد. وأكد مصطفى أن الاتفاق «يعيد ترتيب الأوضاع في سورية، ويقدم الحل السياسي على الحل العسكري الدموي الذي كان يسعى له النظام وأعوانه».

بدوره، قال مصطفى السراج المسؤول في الجيش السوري الحر في تصريحات لرويترز «اتفاق إدلب يضمن حماية المدنيين من الاستهداف المباشر ويدفن أحلام الأسد من إعادة إنتاج نفسه وفرض كامل سيطرته». واشار الى إن هذه المنطقة ستظل في أيدي الجيش السوري الحر مما سيؤدي إلى «إجبار النظام وداعميه على البدء بعملية سياسية جدية تفضي إلى انتقال سياسي حقيقي وإنهاء حكم الأسد».

في هذه الأثناء، قال وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إنه بموجب الاتفاق، سيتم الحفاظ على حدود محافظة إدلب. وأشار الوزير التركي الى أنه سيتم فتح الطريقين الدوليين بين محافظتي حلب وحماة، ومحافظتي حلب واللاذقية، قبل نهاية العام الحالي. وأضاف: «وفقا لاتفاق سوتشي، سيتم المحافظة على حدود إدلب، ولن يجري تغيير مواضعها، والجميع سيبقى في مكانه». وأكد جاويش أوغلو أن روسيا ستتخذ تدابير لمنع دخول النظام السوري إلى إدلب، ومنع وقوع هجوم عليها. وأوضح: «سيتم تطهير المنطقة من المتطرفين، وسيبقى الناس والمعارضة المعتدلة في مكانهما، وسيتحقق وقف إطلاق النار».

وأضاف: «سيتم إخلاء المنطقة من الأسلحة الثقيلة من قبيل الدبابات وراجمات الصواريخ، ولكن الأسلحة الخفيفة ستبقى بأيدي بعض قوات المعارضة المعتدلة».

أما على الأرض فيبدي سكان إدلب حذرهم إزاء مضمون الاتفاق. وبينما تنفس بعضهم الصعداء مع استبعاد الهجوم العسكري، يعرب آخرون عن عدم ثقتهم بموسكو، حليفة النظام الأبرز. ويقول محمود رفعت البكور (34 عاما) لوكالة فرانس برس «ارتحنا قليلا بعد الإعلان عن الاتفاق لأنه لا حل في يدنا إلا عدم إراقة الدماء مجددا وتجنيب المدنيين الكارثة الإنسانية التي كان يتوقع أن تحدث». وشارك العشرات مساء أمس الأول في تظاهرة في بلدة بنش في ريف إدلب الشمالي. ورفعوا أعلام المعارضة مرددين هتافات مطالبة بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. ورغم ارتياحه لابتعاد الهجوم، شكك اصطيف الأحمد على هامش مشاركته في التظاهرة بجدية الاتفاق على المدى البعيد. ورأى فيه «حلا جزئيا وليس شاملا». ويخشى بعض الأهالي أن تتكرر في إدلب سيناريوهات شهدتها مناطق أخرى كانت تحت سيطرة الفصائل المعارضة.

أنباء لبنانية

مصادر "المستقبل" تنفي ما تردد عن تعديلات أدخلها الحريري على المسودة الحكومية

عون: الحكومة إلى ما بعد العودة من نيويورك

بيروت ـ عمر حبنجر

الفراغ الحكومي في لبنان الذي يملؤه المتصارعون على إرث عهد لم يبلغ السنتين من عمره السداسي بالمزايدات وتجاوزات «تويترية» يهدد الاستقرار اللبناني، ما استدعى مسارعة قيادتي التيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي الأكثر قابلية للتصادم لإصدار قرارات ملزمة لوزرائهم ونوابهم والمتحدثين نيابة عنهم بوقف السجالات واعتماد التهدئة الإعلامية حماية للاستقرار الأمني والاقتصادي.

وثمة من رأى أن عودة التيار والحزب الاشتراكي الى جادة الصواب هو مقدمة لطرق أبواب التفاهم الحكومي، وهناك من رأى فيها جزءا من فترة «السماح» التي منحها الرئيس ميشال عون لرئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، ونقل زوار الرئيس عون قوله امس انه لن ينتظر الى ما لا نهاية تشكيل الحريري للحكومة، لكنه سيصبر طالما انه يرى فيه أملاً، على أن يتمكن الحريري من تشكيل الحكومة، وبعد عودتي من نيويورك يكون لكل حادث حديث. ونقلت صحيفة «الجمهورية» قول الرئيس عون لزواره: «لا بخشيش لأحد»، ولن يضغط على الوزير جبران باسيل.

غير أن المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية أصدر بيانا أوضح فيه أن بعض ما نقل عن رئيس الجمهورية في صحيفة «الجمهورية» لم يكن دقيقا، لاسيما ما جاء في العنوان الرئيسي الذي أورد نقلا عن الرئيس قوله: «لا بخشيش لأحد ولن أضغط على باسيل»، وقوله ايضا «جعجع يدعم العهد في الظاهر ويحاربه في الواقع».

الرئيس ميشال عون مستقبلا نقيب المحررين الياس عون والعميد المتقاعد انطوان نجيم متسلما دعوة لتكريم عدد من الصحافيين لمناسبة يوبيلهم الذهبي (محمود الطويل)

باسيل لفنيانوس: طلعت "طشّ" في وزارة الأشغال بل "طشين" وفنيانوس يرد: "الحمد لله الذي جعل خصومنا من الحمقى"

في غضون ذلك، نفت مصادر تيار المستقبل ما تردد عن تعديلات أدخلها الرئيس المكلف سعد الحريري على المسودة الحكومية التي سلمها للرئيس عون، مؤكدة أن لا جديد على هذا الصعيد.

وبينما يتحضر الرئيس عون للسفر الى نيويورك لترؤس وفد لبنان الى افتتاح الدورة الجديدة للأمم المتحدة، يغادر الرئيس سعد الحريري الى باريس لحضور حفل ميلاد نجله حسام مع العائلة.

ويبدو أن «الهدنة الاشتراكية ـ التيارية» حصرية، وتنقصها الشمولية المسيحية على الأقل، بدليل تحرك الجبهة السياسية بين التيار الحر من جهة والمردة من جهة أخرى، فقد انتقد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل من كندا أداء وزير الأشغال والنقل يوسف فنيانوس (المردة) الذي أخفق في معالجة أزمة الفوضى العارمة التي عصفت بمطار رفيق الحريري الدولي خلال هذا الصيف، واتهم باسيل فنيانوس بالتقصير في إعداد خطط النقل، وقال إن فنيانوس بدل أن يضع خطة راح يهاجم أصحاب الخطط، وختم بالقول: فنيانوس طلع «الطش» في وزارة الأشغال العامة، لا بل «طشين».

وكان وزير العدل سليم جريصاتي تقدم بأخبار الى المدعي العام المالي علي ابراهيم حول ما يحكى عن صفقات مالية بالتراضي عقدت حول «بوابات المطار»، وطالبه بإجراء تحقيق.

ورد فنيانوس على جريصاتي من خلال معلومات أدلى بها أمام النائب العام ومفادها أن الاتفاق بالتراضي اقترن بموافقة مجلس الوزراء، ورد الحملة عليه الى الاستهداف السياسي لتيار المردة «والحمد لله الذي جعل خصومنا من الحمقى».

وقال: يعترضون على بقاء وزارة الأشغال والنقل مع المردة، ونحن نقول لهم نريد الأشغال العامة ومعها وزارة الطاقة أيضا.

تقرير إخباري

«تهدئة إعلامية» بين «التيار» والاشتراكي لا تنسحب على الملف الحكومي... حتى إشعار آخر

بيروت: نجحت المساعي التي بذلها «الثنائي الشيعي» خلال الساعات القليلة الماضية بالتعاون مع المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم في خفض منسوب التوتر بين التيار الوطني الحر والحزب الاشتراكي بعد أن وصل الاحتقان الى ذروته وكاد ينتقل من منصات التواصل الاجتماعي الى الشارع، خصوصا أن التقارير الأمنية الواردة من أكثر من جهاز أمني رصد ارتفاعا لمناخ التشنجات في قرى الجبل، وتم التحذير من مغبة استمرار حملات التجييش الإعلامي التي قد تؤدي الى أحداث غير محسوبة.

وكان الرئيس ميشال عون حاسما في الدفع الى خفض حدة التوتر، ولاقاه جنبلاط في منتصف الطريق، بعد تحرك من قبل حزب الله الذي عمل على خط بعبدا ـ ميرنا الشالوحي، بالتوازي مع تحرك للرئيس نبيه بري على خط المختارة، وقد تولى جزءا رئيسيا من اتصالات التهدئة اللواء عباس ابراهيم الذي حرص على التأكيد على ضرورة حماية السلم الأهلي بعيدا عن الخلافات السياسية حول الحكومة وملفات أخرى.

ووفقا لأوساط وزارية بارزة، لا يعني وقف السجالات الإعلامية أن ثمة اتفاقا قد يتبلور حول الأزمة الحكومية، لأن المواقف لا تزال على حالها من هذا الملف، خصوصا أن جنبلاط لا يجد نفسه معنيا بتقديم أي طروحات جديدة في الوقت الراهن، ولايزال متمسكا بموقفه.

والتوافق على وقف الحملات ما بين الاشتراكي والتيار، والذي حصل بشكل غير مباشر نتيجة قرارات داخلية لدى كل طرف، لا يعكس وجود أي وساطات جارية لتأمين لقاء ما بين قيادات الطرفين، كما كشف مصدر اشتراكي، مؤكدا أن ما من اتصالات جارية لتأمين لقاء بين عون وجنبلاط، خاصة في ضوء الموقف الجنبلاطي المعلن من الملف الحكومي لجهة التمسك بمطلب حصرية التمثيل الدرزي.

وينظر إلى قرار التهدئة على أنه سبيل للتفاهم والتوصل إلى تسوية حكومية. وتقول مصادر اشتراكية إن انعكاسات هذا القرار على الشأن الحكومي «مرهونة بالاتفاقيات والمشاورات بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري»، لافتة إلى أنه حتى هذا الوقت «لم يطرأ أي شيء جديد بعد». وشددت على أن الحزب الاشتراكي متمسك بمطالبه حتى إشعار آخر، «وعندما يقترح الرئيس المكلف على كل الفرقاء تسوية ما، فسنناقش في الاقتراح. الحزب منفتح على التسويات، وهو انفتاح مشروط بتنازل الآخرين أيضا، وضمن أجواء التهدئة، وإذا حصل هناك تنازل مشترك من كل الأفرقاء، فلن يكون الاشتراكي بعيدا عن التنازل أيضا عن مطالبه».

في اعتقاد أحد الخبراء في الشؤون الجنبلاطية أن الأمر عند جنبلاط سيضع أوزاره لحظة تفضي تسويات الغرف الموصدة الى ولادة الحكومة. ويعزو البعض ذلك الى شعور فحواه أن زعيم الاشتراكي تكاد جعبته تخلو من أوراق القوة التي تدفعه الى سلوك طريق مقاطعة الحكومة وعدم المشاركة فيها. فالمناخات العامة والمعادلات السياسية، وتحديدا بعد الانتخابات الأخيرة ونتائجها، لا تتيح له التوغل عميقا في الاعتراض، فضلا عن أن ثمة شعورا عاما لدى الأكثرية السياسية بأن زعيم المختارة لا يضع في حساباته الضمنية جديا انتهاج خيار المقاطعة العديم النفع حاضرا ومستقبلا، إن لم تكن المقاطعة «خسيرة» على المستوى البعيد زمنيا.

وعليه، فإن مناخات من هم في أجواء التيار الوطني الحر أن جنبلاط يسعى من خلال كل هذه الضجة والصخب اللذين يحرص على افتعالهما، الى أن يحد وقائيا من خسائره السياسية المحتملة وذلك عبر الآتي:

ـ رسم خطوط «ربط نزاع» جديدة مع التيار الوطني الحر من شأنها أن تفضي لاحقا الى نسج تفاهمات وإن شفهية.

ـ الحرص على تظهير أنه لا شريك له في الساحة الدرزية، وأن يقبض حصرا على زمام إمرتها السياسية بيده، وبالتالي يحرم على الآخرين التدخل فيها.

ـ الإيحاء للخصوم والحلفاء على السواء أنه وإن خرج من الانتخابات النيابية خاسرا نحو ثلث كتلته النيابية، فإن ذلك لا يعني إطلاقا أنه في وارد الاستسلام للأمر الواقع، وأنه غير قادر على المواجهة والاعتراض والفعل.